



دعم المساواة: تقييم الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة في المنطقة العربية



إعداد د. سناء جلاصي
مستشارة برامج المرأة والشباب في مركز النهضة الاستراتيجي

2024



مركز النهضة الاستراتيجي
Renaissance Strategic Center



النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

جدول المحتويات

3	خلفية
3	تعريف الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة
3	ما أهمية الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة؟
3	المنهجية
4	النتائج
4	الأجهزة الوطنية في الدول العربية
4	1. المؤسسات المسؤولة عن شؤون المرأة في الدول العربية
4	2. مجالات تركيز هذه الأجهزة الوطنية والرؤية المتصورة لشؤون المرأة
5	3. موقع الأجهزة الوطنية وخطوط التقارير
5	4. الهياكل المتضاعفة
6	5. الاستقلال المالي والقانوني
6	الاستراتيجيات والسياسات والآليات الأخرى لتعزيز المساواة بين الجنسين
6	1. الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين
6	2. آليات أخرى لتعزيز المساواة بين الجنسين
7	3. التنسيق مع الجهات الأخرى والهياكل الأخرى لدعم إدماج منظور النوع الاجتماعي
7	4. المساواة
7	مؤسسات حقوق الإنسان ودعمها للمساواة بين الجنسين
8	الاستنتاجات والتوصيات
8	نهج تحقيق المساواة بين الجنسين: نهج قائم على الحقوق مقابل البراغماتية
9	أولويات الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة واهتمامات الجهات المانحة
9	تحسين كفاءة الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة

خلفية

أعطى المجتمع الدولي الأولوية لإنشاء أجهزة معنية بالنهوض بالمرأة عام 1975، وذلك عندما عقدت الأمم المتحدة المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك. وفي عام 1995، أقرّ منهاج عمل بيجين بأن معظم الدول الأعضاء أنشأت أجهزة معنية بالنهوض بالمرأة في بلدانها، ولكنه أشار إلى أن هذه الأجهزة الوطنية "تختلف من حيث شكلها وتفاوتت في مدى فعاليتها".

يقوم مركز النهضة الاستراتيجي، مركز الأبحاث الفكري التابع لمنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)، بإجراء مراجعة إقليمية تركز على الأجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة في العالم العربي، وذلك كجزء من مراجعة تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً من إقراره.

تعريف الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة

يُعرف منهاج عمل بيجين الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة في الفقرة 201 بأنها: "الوحدة المركزية لتنسيق السياسات داخل الحكومة. وتتمثل مهمتها الأساسية في دعم عملية إدماج منظور المساواة بين الجنسين في التيار الرئيسي لجميع مجالات السياسة على نطاق الحكومة. وتشمل الشروط اللازمة لأداء هذه الأجهزة الوطنية لمهامها ما يلي:

- أ. وجودها في أعلى مستوى ممكن داخل الحكومة تحت مسؤولية وزير في مجلس الوزراء؛
- ب. إيجاد آليات أو عمليات مؤسسية تُيسر، حسب الاقتضاء، لا مركزية التخطيط والتنفيذ والرصد بهدف إشراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية من القاعدة إلى القمة؛
- ج. كفاءة وجود الموارد الكافية من حيث الميزانية والقدرة المهنية؛
- د. إتاحة الفرصة للتأثير في وضع جميع السياسات العامة الحكومية.

ويضيف منهاج عمل بيجين في الفقرة 196: "تختلف الأجهزة الوطنية من حيث شكلها وتفاوتت في مدى فعاليتها، وقد تدهورت في بعض الحالات. وهذه الآليات، التي كثيراً ما يجري تهميشها داخل الهياكل الحكومية الوطنية، عرضة للإعاقة في كثير من الأحيان جراء عدم وضوح ولاياتها أو الافتقار إلى ما يكفي من الموظفين والتدريب والبيانات والموارد، وعدم كفاية الدعم من قبل القيادة السياسية الوطنية."

ما أهمية الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة؟

إن الدور الذي تلعبه الأجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة في تعزيز العدالة الجندرية وتمكين النساء والفتيات أمر بالغ الأهمية؛ إذ يمكن لهذه المؤسسات أن تُحدث تغييرات مؤثرة لصالح النساء والفتيات والفئات الأكثر ضعفاً من بينهن. فهي بمثابة نقطة انطلاق لإدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات العامة والأطر القانونية. وقد بدأت المساعي الرامية لإنشاء أجهزة وطنية للنهوض بحقوق المرأة والفتيات في الوطن العربي في أوائل تسعينيات القرن العشرين، إلا أن فعالية هذه الأجهزة تظل مسألة هامة بالنسبة للحركة النسائية في المنطقة.

ووفقاً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) في تقرير¹ أعدته حول استعراض التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد 20 عاماً (بيجين20+) فإن: "الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة في الدول العربية عادة ما تقع ضمن أعلى سلطة تنفيذية للحكومة، وفقاً لتوصيات إعلان ومنهاج بيجين... ومع ذلك، فإن الفحص الدقيق للموارد البشرية والمالية المخصصة لهذه الوزارات، فضلاً عن صلاحياتها ومستوى استقلاليتها، هو وحده القادر على التأكد من قدرتها الفعلية على الدفاع عن حقوق المرأة. ويبدو أن الأجهزة الوطنية العربية للنهوض بالمرأة معرضة بشكل خاص للتحويلات في الأولويات وتعديلات الميزانية مقارنة بالوزارات الأخرى؛ إذ تفيد جميعها تقريباً بوجود قيود كبيرة على التمويل، مما دفع بعض هذه المؤسسات إلى طلب منح من جهات مانحة دولية".

ونظراً لأهمية هذه الأجهزة للنهوض بالمرأة في المنظمة، تختتم منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية "أرض" فرصة استعراض بيجين 30+ لتقييم وضع هذه الأجهزة، وكيفية تعاملها مع التحديات المحددة في عمليات الاستعراض السابقة بهدف تطوير رؤية تدعم إطار عمل الحركات النسائية ومناصرتها في المنطقة.

المنهجية

استندت المنهجية على مراجعة الأقسام المتعلقة بالأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة في التقارير المقدمة من الدول العربية لاستعراضات بيجين 30+ باتباع المنهجية التي صممتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي استخدمت الأسئلة الثلاثة التالية التي اعترتها الهيئة كافيّة لتقييم قدرة الأجهزة المعنية بالنهوض بالمرأة خلال عملية الاستعراض هذه.

1 https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2283ESCWA_Women%20and%20Gender%20Equality%20in%20the%20Arab%20Region_Beijing20.pdf

- 1- صف الهيئات الوطنية الراهنة المعنية بالنهوض بالمرأة في بلدك وصف التدابير التي اتخذتها بلدك على مدى السنوات الخمس الماضية لإنشاء هذه الهيئات و/أو تعزيزها.
 - 2- ما هي الآليات والأدوات الأخرى التي استخدمتها بلدك في السنوات الخمس الماضية لإدماج منظور المساواة بين الجنسين؟ هل تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي على مستوى القطاعات؟ (على سبيل المثال، جهات التنسيق في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، وآليات التنسيق بين الوزارات، وعمليات التقييم المؤسسي المراعية للنوع الاجتماعي، والمشاورات مع المنظمات النسائية)
 - 3- إذا كانت هناك مؤسسة وطنية معنية بحقوق الإنسان في بلدك، فما هي التدابير التي اتخذتها للتصدي للانتهاكات في حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين؟
- البلدان التي قدمت التقارير عند صياغة هذا التقرير هي الجزائر، والبحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وسلطنة عُمان، وفلسطين، والسعودية، والسودان، وسوريا، وتونس والإمارات العربية المتحدة.
- وفي المرحلة الثانية من المراجعة في حال توفر التمويل/القدرة، سيستخدم مركز النهضة الاستراتيجي النتائج والتوصيات للانخراط في حوار مع المجتمع المدني حول كيفية التحرك لدعم فعالية وكفاءة الأجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة و/أو إعادة النظر في دورها.

القيود والتحديات:

يستند التقرير إلى المعلومات التي قدمتها الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة وسيعتمد في هذه المرحلة على منظورها فقط.

النتائج

الأجهزة الوطنية في الدول العربية

1. المؤسسات المسؤولة عن شؤون المرأة في الدول العربية

أنشأت الدول العربية هياكل للنهوض بحقوق المرأة وتمكين المرأة و/أو حمايتها؛ حيث أسست ثلاث دول (الجزائر وفلسطين وتونس) وزارات معنية بشؤون المرأة بالاقتران مع شؤون الأسرة والتضامن والطفولة وكبار السن، في حين أن وزارة شؤون المرأة الفلسطينية هي الوحيدة التي تركز فقط على شؤون المرأة.

كما أسست خمس دول عربية مجالس عليا أو وطنية للنهوض بشؤون المرأة وهي: البحرين ومصر والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية، في حين أنشأت ثلاث دول لجاناً وطنية لشؤون المرأة، في الأردن ولبنان، وهيئة لشؤون الأسرة في سوريا. أما الإمارات العربية المتحدة فقد أسست الاتحاد النسائي العام، بينما في المغرب وسلطنة عُمان، ثمة مديرية أو وحدة معنية بشؤون المرأة تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية أو التضامن أو الرعاية.

يتضح مما سبق أن معظم الأجهزة الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول العربية ترتبط بشؤون الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية وحماية الفئات الضعيفة.

2. مجالات تركيز هذه الأجهزة الوطنية والرؤية المتصورة لشؤون المرأة

رغم تشابه أسماء هذه الأجهزة الوطنية، إلا أن أهدافها تتباين وهي تتصل إلى حد ما بخصوصيات المنطقة والنظام السياسي الوطني. فقد تكون وزارة شؤون المرأة معنية بالحماية الاجتماعية للنساء والفتيات، في حين تركز مديرية المرأة في وزارة الشؤون الاجتماعية على تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. وتقع بعض أهداف الأجهزة الوطنية على مستوى السياسات، في حين أن بعضها الآخر قد يكون مركزاً للغاية. ولا ينصب التركيز دائماً على حقوق المرأة أو المساواة؛ إذ إن الحماية، بما في ذلك الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والحماية الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي تبرز كقضايا رئيسية أساسية لغالبية البلدان.

تُعنى وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في الجزائر بالحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة وحماية الأسرة وإدماجها في عمليات التنمية، بينما تعمل وزارة شؤون المرأة في فلسطين مع جهات أخرى لدعم تطوير سياسات واستراتيجيات مراعية للنوع الاجتماعي. أما في تونس، فتتمحور أنشطة الوزارة حول التمكين الاقتصادي للمرأة والقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ويهدف المجلس الأعلى للمرأة في البحرين إلى إدماج المرأة في التنمية المستدامة، في حين يركز المجلس القومي للمرأة في مصر على قيادة المرأة وتمكينها اقتصادياً وبناء قدراتها. وفي العراق، يركز المجلس على حقوق المرأة والتنسيق والتنمية الاجتماعية، في حين تتمثل ولاية المجلس في الكويت في حماية النساء والفتيات مع تركيز خاص على التمكين الاقتصادي. أما في المملكة العربية السعودية، يقوم المجلس بصياغة الاستراتيجيات والسياسات المعنية بالمساواة بين الجنسين، وهو يُعزز دور المرأة ويرفع الوعي بحقوقها ويضمن تحقيق الهياكل الأخرى المعنية بالنهوض بحقوق المرأة النتائج المرجوة.

تتولى اللجان الوطنيتان لشؤون المرأة في الأردن ولبنان مهمة إدماج قضايا المرأة في كافة الاستراتيجيات والسياسات الوطنية، في حين تُعنى الهيئة في سوريا بالنهوض بالمرأة السورية وتمكينها.

في المغرب، تتولى مديرية المرأة ضمن وزارة التنمية الاجتماعية قيادة التنسيق من أجل تنفيذ استراتيجية المساواة والإنصاف والقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي. أما في سلطنة عُمان، تقوم الأجهزة الوطنية الرئيسية بتنسيق ورصد كافة السياسات المرتبطة بتنمية المرأة. وتعمل الأجهزة الوطنية في السودان على تحقيق المساواة وتمكين المرأة مع التركيز بشكل خاص على التمكين الاقتصادي والحماية الاجتماعية.

أما في الإمارات العربية المتحدة، يعمل الاتحاد النسائي العام على النهوض بدور المرأة وتمكينها.

وتستند كل من سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية إلى الإسلام في تأطيرهما للمساواة بين الجنسين؛ إذ تؤكد السعودية في تقريرها أن العمل المعني بشؤون المرأة يتماشى مع حقوق الإنسان على النحو المحدد في الشريعة الإسلامية.

3. موقع الأجهزة الوطنية وخطوط التقارير

يوصي منهاج عمل بيجين بوضع الأجهزة الوطنية في أعلى مستويات الإدارة الحكومية، الأمر الذي ينعكس بطرق متنوعة في الدول العربية؛ إذ إن معظمها يتبنى هيكلًا يتيح لها المشاركة في مجلس الوزراء أو حتى تقديم التقارير إلى رئيس الوزراء/رئيس مكتب الحكومة.

في العراق، يتأسس رئيس الوزراء المجلس الأعلى لشؤون المرأة. أما في لبنان، فيتخذ المجلس دوراً استشارياً لرئيس الوزراء. وفي الكويت، تشارك الأجهزة الوطنية في مجلس الوزراء، بينما يقدم المجلس في المملكة العربية السعودية تقاريره إلى السلطة التنفيذية. وفي تونس، تتسق الوزارة مع مكتب رئيس الوزراء. وفي الإمارات العربية المتحدة، يضم مجلس الوزراء وحدة تنسيق مع الاتحاد النسائي. وفي مملكة البحرين، تتأسس المجلس أميرة، وهي زوجة الملك.

تعمل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتوجيه من رئيس الوزراء، في حين تخضع اللجنة الوزارية لتمكين المرأة لرعاية ملكية. أما في المغرب، فقد أسس رئيس الحكومة مؤسسة أخرى ليست هي بالجهاز الرسمي.

4. الهياكل المتضاعفة

ثمّة توجه في العديد من الدول العربية لمضاعفة أعداد المؤسسات وإنشاء المزيد منها، لكن من الواضح أن هناك غموضاً بشأن كيفية تفاعل هذه المؤسسات ودعم بعضها البعض أو تحديد موقع القيادة. لا تتضمن قائمة المؤسسات المذكورة أدناه هياكل أو مؤسسات مستقلة ذات ولاية محددة ولا وحدات تروج لإدماج منظور النوع الاجتماعي في إدارتها الخاصة.

ففي الجزائر، أسست وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة المجلس الوطني للمرأة والأسرة، في حين توجد في مملكة البحرين لجنة وطنية معنية برصد خطة "التوازن بين الجنسين". أما في العراق، يتلقى المجلس الأعلى الدعم من الدائرة الوطنية للمرأة العراقية (التي حلت محل الوزارة)، فضلاً عن وجود هياكل أخرى مثل لجنة المرأة والأسرة والطفولة في البرلمان؛ والمجلس الأعلى لشؤون المرأة؛ وهيئة الحماية الاجتماعية للمرأة؛ ومديرية حماية الأسرة والطفل والشرطة المجتمعية.

وفي الأردن، توجد لجنة وزارية لتمكين المرأة ضمن لجان دائمة في مكتب رئيس الوزراء تدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة بتوجيه من رئيس الوزراء، أما في الكويت فهناك إدارة إضافية للمرأة والطفولة في وزارة الشؤون الاجتماعية تُعنى بحماية النساء والفتيات، فضلاً عن لجنة شؤون المرأة والأعمال في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. وقد أسست المغرب في عام 2022 للجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكتب رئيس الحكومة.

وفي سلطنة عُمان، هناك لجان أخرى في وزارة التنمية الاجتماعية تعمل إحداها على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة في حين تركز الأخرى على الشؤون الأسرية. أما في المملكة العربية السعودية، فتوجد وكالة لتمكين المرأة في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، فضلاً عن وحدة للمرأة والطفولة والأسرة في وزارة الخارجية تشارك في المؤتمرات الدولية. وفي الإمارات العربية المتحدة، هناك أيضاً مجلس للتوازن بين الجنسين إلى جانب الوحدة القائمة في مجلس الوزراء.

5 . الاستقلال المالي والقانوني

رغم أن منهاج عمل بيجين يوصي بالاستقلال المالي والقانوني ويعتبره التحدي الرئيسي بالنسبة للأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة، إلا أن هذا الأمر لا يتم متابعته وإصدار التقارير عنه على نحو منهجي؛ إذ إن بعض التقارير تشير إلى ميزانية الأجهزة، لكنها لا تذكر بوضوح وجود بند مخصص في الميزانية، أو زيادة الميزانية في حالة واحدة، أو أنها تعتمد على جمع التبرعات لتمويل أنشطتها.

و يمتلك المجلس الأعلى في مملكة البحرين ميزانية وإطاراً تشريعياً خاصاً به. أما في الكويت، فيذكر التقرير أن وزارة الشؤون الاجتماعية لديها الموارد البشرية والمالية لتنفيذ مهامها، ولكنه لم يتطرق إلى الموارد المخصصة للمجلس الأعلى. وفي لبنان، يتم تخصيص ميزانية للهيئة ضمن ميزانية رئاسة الوزراء، في حين تقوم الوزارة في فلسطين بجمع الأموال لتنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وفي السعودية، يذكر التقرير بأن الميزانية المخصصة للمؤسسات المختلفة المعنية بالنهوض بالمرأة قد شهدت زيادة في مقدارها.

الاستراتيجيات والسياسات والآليات الأخرى لتعزيز المساواة بين الجنسين

1. الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين

تبنّت العديد من الدول العربية رؤية لعام 2030، والتي تتضمن أهدافاً متعددة، من بينها تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكجزء من هذه الرؤية، تعمل بعض الدول على تطوير استراتيجية وطنية للنهوض بدور المرأة وتحقيق الأهداف المتعلقة بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، الذي يركز على المساواة بين الجنسين.

تشمل الدول التي وضعت رؤية لعام 2030 البحرين ومصر والكويت وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وفي هذا السياق، أطلقت البحرين استراتيجية وطنية للنهوض بدور المرأة البحرينية (بإرادة ملكية)؛ حيث تتضمن رؤيتها لعام 2030 مكوناً قوياً لتمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز مشاركتها الاقتصادية، كما تم إنشاء "إطار وطني للتوازن بين الجنسين". أما رؤية مصر 2030، فتهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتتضمن استراتيجية وطنية لتمكين المرأة حتى عام 2030، إلى جانب استراتيجية للتوازن بين الجنسين. وتهدف الكويت إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال رؤيتها لعام 2030، مما في ذلك الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، ولهذا أطلقت مبادرة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وأخرى للتمكين الاقتصادي للمرأة. وعلى الرغم من أن سلطنة عُمان لا تذكر وجود استراتيجية وطنية، إلا أنها تشير إلى مشاركة حوالي 35% من النساء العُمانية في وضع ملامح رؤية البلاد لعام 2030.

وقد طورت بلدان أخرى استراتيجيات وطنية للمرأة ذات أطر ومجالات تركيز مختلفة. فقد وضع العراق استراتيجية وطنية للمرأة (للأعوام 2023-2030) وتتضمن الخطة الوطنية العراقية قسماً (المادة 18) حول تمكين المرأة وحمايتها وفرص العمل للمطلقات والأرامل. هذا وقد تبنى الأردن استراتيجية وطنية للمرأة تركز على إدماج منظور النوع الاجتماعي في القطاع العام، في حين تبنى لبنان استراتيجية للمرأة للفترة 2022 - 2030 وأفاد في تقريره بوجود استراتيجية للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ولدى المغرب استراتيجية وطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وأنشأ مرصداً لضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي في كافة السياسات إضافة إلى مرصد آخر للعدالة المراعية للنوع الاجتماعي. كما توجد هيئة تعمل على إصلاح مدونة الأسرة بناءً على توجيهات الملك، حيث من المتوقع أن تعمل هذه الإصلاحات على تعزيز حقوق المرأة. أما فلسطين، فلديها استراتيجية وطنية عبر قطاعية لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين (للأعوام 2024-2029)، وقد أسست مرصداً لرصد حالة العنف ضد المرأة. وفي السودان، توجد استراتيجية وطنية لتمكين المرأة وزيادة مشاركتها في القوى العاملة.

وكذلك، لدى سوريا استراتيجية وطنية للعدالة الجندرية للفترة 2023-2030، في حين وضعت تونس استراتيجية وطنية لمأسسة إدماج منظور النوع الاجتماعي في التخطيط والرصد ووضع الميزانيات في القطاع العام. وأخيراً، لدى الإمارات العربية المتحدة استراتيجية للتوازن بين الجنسين حتى عام 2026 وقد أنشأت مجلساً للتوازن بين الجنسين.

2. آليات أخرى لتعزيز المساواة بين الجنسين

إلى جانب الآليات المذكورة أعلاه والتي تدعم الاستراتيجيات التي وضعتها الدول العربية للنهوض بالمرأة وتوضح مجالات تركيزها، أطلقت بعض البلدان مثل البحرين والكويت وفلسطين جائزة للنساء المتميزات؛ حيث تُكرم الجائزة النساء المتميزات في الكويت وفلسطين، في حين تُكرم في البحرين الجهود المبذولة للنهوض بالمرأة.

3. التنسيق مع الجهات الأخرى والهيكل الأخرى لدعم إدماج منظور النوع الاجتماعي

يُعتبر التنسيق أحد أهم أدوار الأجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة، فهو ينطوي على العمل مع جهات أخرى لضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات العامة وفي الخدمات التي تقدمها الإدارة على مختلف المستويات، والتأكد من متابعة الالتزامات المختلفة التي تم التعهد بموجب الاستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي. كما يتم إنشاء هيكل إضافية لدعم إدماج منظور النوع الاجتماعي أو إعداد التقارير.

في الجزائر، تُنسق الوزارة مع إدارات أخرى، وتُعتبر المؤسسات الأخرى المذكورة في التقرير وهي مركز البحوث والتواصل والتوثيق ووسيط الجمهورية من المؤسسات المعنية بالنهوض بالمرأة.

أما في البحرين حيث ينصب التركيز على ضمان الوصول إلى تكافؤ الفرص، توجد 63 هيئة في القطاع العام تدعم التوازن بين الجنسين. كما يقوم المجلس الأعلى للمرأة بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص، لتحقيق التوازن بين الجنسين. وقد أنشأت مصر كذلك 32 وحدة في القطاع العام لضمان تحقيق التوازن بين الجنسين، في حين يوجد في العراق 76 قسماً مخصصاً لشؤون المرأة في القطاع العام (تشكيلات شؤون المرأة).

وفي الأردن، تلعب اللجنة الوزارية المشتركة دوراً محورياً في تنسيق الجهود بين المؤسسات الحكومية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، جرى إنشاء 14 وحدة معنية بشؤون المرأة في القطاع العام، مع وجود وحدة في كل بلدية من بلديات المملكة. أما في لبنان، فقد تم إنشاء نظام جهات تنسيق معنية بالنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى إنشاء عمليات تهدف إلى بناء القدرات في مختلف إدارات القطاع العام.

في المغرب، تُنسق مديرية المرأة التابعة لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة مع الجهات الأخرى في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني. أما في فلسطين، فتتقود الوزارة التنسيق مع الجهات الأخرى حسب الحاجة.

ويُنسق كل من مجلس شؤون الأسرة السعودي ووزارة التنمية الاجتماعية السودانية مع الجهات الأخرى حسب الحاجة. وتُعد وزارة التنمية الاجتماعية السودانية جهة التنسيق الرئيسية مع أصحاب المصلحة الخارجيين.

وقد اتخذ المغرب وفلسطين وتونس خطوة إلى الأمام في إدماج قضايا النوع الاجتماعي، حيث تستخدم هذه البلدان ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي، بينما تُخطط المملكة العربية السعودية لبدء استخدام ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي قريباً.

4. المساءلة

لم يتم الإبلاغ سوى عن القليل من الآليات التي تكفل المساءلة والنتائج في الشبكة المعقدة من الآليات التي جرى ذكرها.

في البحرين، توجد لجنة وطنية ترصد تنفيذ الخطة الوطنية للتوازن بين الجنسين، ويصدر تقرير وطني كل سنتين. أما في الأردن، تضمن اللجنة الوزارية المشتركة اعتماد سياسات مراعية للنوع الاجتماعي مع تخصيص الموارد، وتدعم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة التي تعمل حالياً على تأسيس مرصد لقضايا المرأة لمتابعة التقدم المحرز في القوانين والسياسات وجمع البيانات المتصلة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

وفي لبنان، يوجد مشروع لتأسيس مرصد لحقوق المرأة، في حين تعمل اللجنة الوطنية في المغرب على رصد تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب بشأن المساواة بين الجنسين. أما في تونس، فيتولى مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل الذي تأسس في عام 2022 رصد الاستراتيجية.

مؤسسات حقوق الإنسان ودعمها للمساواة بين الجنسين

في التقرير حول تنفيذ منهاج عمل بيجين، طُلب من الدول الأعضاء توضيح ما إذا ما كانت قد أنشأت مؤسسات لحقوق الإنسان وكيف تدعم هذه المؤسسات المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة.

أسست الجزائر المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يمارس دوراً استشارياً لدى رئيس البلاد. ويضم المجلس اللجنة الدائمة للمرأة والطفل والفئات الضعيفة والتي تُعنى بالنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتتابع الشكاوى التي ترد من خلال الوسيط العام.

وقد أسست مملكة البحرين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ويتعلق الهدف الرابع من خطتها الاستراتيجية للأعوام 2022-2036 بالمساواة بين الجنسين. وينصب التركيز من حيث الحقوق على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وثمة إشارة خاصة إلى توفير السكن اللائق والمساواة في الأجور. كما لدى المؤسسة آلية للرد على الشكاوى التي تتلقاها من النساء والفئات بشأن التمييز، وتقوم برصد حالات التمييز ضدهن وتقديم المساعدة القانونية للنساء والفئات.

وكذلك يوجد في مصر مجلس وطني لحقوق الإنسان والذي يُقدم تقارير وطنية عن حقوق الإنسان في مصر ويرصد التمييز ضد حقوق المرأة التي يتم الإبلاغ عنها بانتظام، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وبالنسبة للأردن، فقد أسس المركز الوطني لحقوق الإنسان قبل أكثر من 20 عاماً والذي يُصدر تقارير سنوية حول حالة الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المملكة. ويوصي المركز بانتظام بمواءمة القوانين والسياسات الأردنية مع التزامات الأردن بموجب القانون الدولي والآليات الدولية، وهو يستقبل شكاوى الأفراد المتعلقة بالتمييز ويرصد انتهاكات حقوق الإنسان فيما يتصل بالمرأة في حالات محددة (مثل العنف السياسي، والمرأة في مجالات الزراعة وما إلى ذلك).

وتُفيد التقارير أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب ملتزم بالنهوض بحقوق المرأة والدفاع عنها؛ إذ يقوم المجلس بوضع توصيات لتعزيز العدالة الجنسانية والدفاع عن حقوق المرأة والنهوض بها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وفي سلطنة عُمان، توجد منظمة لحقوق الإنسان ترصد وضع حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، وتُعد تقارير حول تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

هذا وذكرت فلسطين الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وعملها المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حيث ترصد الهيئة حالات التمييز وتستعرض الأطر القانونية وتصوغ تقرير فلسطين حول الأطر الدولية. أما المفوضية القومية لحقوق الإنسان في السودان فتصد الحقوق والحريات وتتلقى الشكاوى المتعلقة بالتمييز، كما ترصد حالات العنف الشديد ضد المرأة وتقدم توصيات لضمان المساواة.

وقد أشارت بعض الدول إلى وجود مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان لكنها لم تذكر مساهمتها في تحقيق المساواة بين الجنسين أو حقوق المرأة. هذا هو الحال في العراق ولبنان، حيث أشار الأخير إلى وجود تحديات متعلقة بالميزانية وتحديات داخلية. وتعمل هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية على حقوق الإنسان بما يتوافق مع الشريعة، وترأسها امرأة تحمل لقب وزيرة. تؤدي الهيئة دوراً استشارياً وتقدم تقاريرها للسلطة التنفيذية، وتحرص على التزام المملكة بتعهداتها الدولية.

أما الإمارات العربية المتحدة، فقد أنشأت لجنة وطنية لحقوق الإنسان، ولا يُذكر ما إذا كانت اللجنة تعمل بشكل خاص على حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة أم تقوم برصدها. ومع ذلك، يبدو أن هذه اللجنة تتولى التنسيق مع مختلف الوزارات بشأن حقوق المرأة.

الاستنتاجات والتوصيات

نهج تحقيق المساواة بين الجنسين: نهج قائم على الحقوق مقابل البراغماتية

في الحين الذي تشكل الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة عاملاً أساسياً لتحقيق المساواة بين الجنسين، للعبها دوراً محورياً في ضمان دعم السياسات والأطر القانونية الوطنية للمساواة، إلا أن المراجعة المكتيبة أظهرت أن الأسئلة المتكررة والشواغل الرئيسية التي تثيرها الحركات النسائية في المنطقة تتعلق بكفاءة هذه الآليات وقدرتها الفعلية على إحداث التغيير. وعامة، لا تشعر الحركات النسائية بالرضا عن الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة في المنطقة مع وجود تفاوتات بناءً على السياق الخاص بكل بلد عربي.

تتمثل القضية الأولى التي تؤثر في تشكيل هذه الأجهزة الوطنية في أهمية وملاءمة المساواة بين الجنسين بالنسبة للبلد وإدارته. إذ أصبحت مسألة المساواة بين الجنسين في العديد من البلدان العربية تكتسب أهمية متزايدة عندما يتعلق الأمر بصورة الدولة الخارجية. في مقال صدر مؤخراً، كتبت رلى الحسيني: "لقد تبنت الأنظمة العربية شكلاً محدداً من نسوية الدولة مستوحاة من كلا الدفع الدولي نحو المساواة بين الجنسين والتغييرات في الأعراف الجنسانية الدولية. فإن استخدام هذه الأنظمة لهيئات الدولة وسياساتها لتعزيز المساواة بين الجنسين وإصلاح وضع المرأة أتاح لها تقديم وجه معاصر إلى العالم. وبالتالي قامت بتوظيف سياسات المساواة بين الجنسين لأغراض تعزيز شرعيتها". ورغم هذا المنظور والدفع نحو المساواة بين الجنسين في فترات مختلفة من التاريخ الحديث للدول العربية، إلا أن إلقاء نظرة عن كثب على صلاحيات الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة في كل بلد يشير بوضوح إلى المجالات التي يتم التركيز عليها وتُعتبر ملائمة لسياق البلد المعني ومناسبة لسكانه.

من الواضح أن الدول العربية تربط شؤون المرأة بشؤون الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية والأمان والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة وهذا يتوافق مع الصيغ والجمل الإضافية المستخدمة في تحديد الأهداف ومجالات التركيز والمشاريع التي تتبناها الأجهزة الوطنية. وتشير هذه إلى قيود النهج المتبع في شؤون المرأة، إذ نادراً ما يتم استخدام اللغة المتعلقة بالحقوق والتصدي لحالات التمييز. ونلاحظ أنه عندما يتم استخدام التمكين، فإنه يرتبط بالتمكين الاقتصادي. ومع ذلك، قد يكون هذا النهج الأنسب في سياق البلدان التي لا يؤيد الرأي العام فيها بالضرورة المساواة بين الجنسين من حيث المساواة في الحقوق، خاصة عندما يمكن إساءة فهمها على أنها لا تتماشى مع القوانين والشريعة الإسلامية. وإن التركيز على مجالات ملموسة كالحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتحقيق توازن أفضل بين الجنسين، ومشاركة المرأة السياسية، ودعم التمكين الاقتصادي للمرأة، وتكافؤ الفرص في التعليم من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجنسين والتغيير المنشود في المجتمعات.

أولويات الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة واهتمامات الجهات المانحة

تقدم النتائج المتعلقة بزيادة أعداد المؤسسات بعض المؤشرات حول تطور مجالات التركيز في الدول العربية عندما يتعلق الأمر بشؤون المرأة. وتتوافق بعض هذه المجالات مع اهتمامات الجهات المانحة إذ إن ميزانية الأجهزة المعنية بالنهوض بالمرأة محدودة. ويقدم تقرير دولة فلسطين مثلاً بارزاً على ذلك، حيث يُفيد أن الوزارة المسؤولة عن شؤون المرأة تبحث عن تمويل لتنفيذ استراتيجيتها بشأن المساواة بين الجنسين. كما أفادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) في استعراض بيجين 20+ أن الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة لا تمتلك ما يكفي من الأموال للتمكن من تنفيذ استراتيجياتها وتعتمد في غالبيتها على المساعدات الدولية.

يضمن الجدول المحيط بحقوق المرأة في استمرار ربط هذه الحقوق بالدين والأجندات الخارجية، مما يولد ردود فعل عنيفة متزايدة مع عجز الحركات النسائية في المنطقة عن كسب الدعم لقضايا بارزة مثل قتل الإناث. وينتهي الأمر باستخدام قضايا المرأة لأغراض مختلفة دون تقديم دعم حقيقي لحقوق المرأة، وهو السبب الذي يجعل بعض العلماء ومنظمات المرأة ينتقدون نسوية الدولة. في هذا السياق، قد تكون أولويات الأجهزة المعنية بالنهوض بالمرأة أفضل طريقة لتحسين وضع النساء والفتيات العربيات على نحو عملي دون الدخول في نقاش عقيم حول حقوق المرأة وما إذا كانت تتماشى مع الدين أم لا، وقد تكون نسوية الدولة هي طريق المضي قدماً لتحقيق التحول في مجال النوع الاجتماعي.

تحسين كفاءة الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة

إلى جانب مسألة أجندة الدول العربية في دفع النهوض بالمرأة، فإن التقارير تشير بوضوح إلى بعض القضايا التي يمكن تحسينها لرفع كفاءة الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة.

- تطوير التنسيق بين نطاق المؤسسات العامة العاملة على قضايا النوع الاجتماعي، وإدماج منظور النوع الاجتماعي، والنهوض بالمرأة وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة.

ينبغي تنسيق العمل بين المؤسسات المتعددة المعنية بمختلف جوانب قضايا المرأة والنوع الاجتماعي، كما ينبغي توضيح دور الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة، وتعزيز ولايتها (إطارها القانوني إذا لزم الأمر) ومشاركتها مع كافة المؤسسات العامة الأخرى. وكذلك، يجب أن يكون لديها التفويض (والسلطة) لتنسيق جميع الأعمال التي يتم تنفيذها في مجال المساواة بين الجنسين وضمان اتخاذ التدابير من قبل جميع المؤسسات الأخرى. ولا يتضح دائماً سبب إنشاء هيكل جديد إلى جانب الأجهزة القائمة.

• تحسين المساواة

يجب أن تكون الأجهزة الوطنية للمرأة مسؤولة عن النهوض بشؤون المرأة عند وضعها في أعلى التسلسل الهرمي داخل الحكومة ومنحها السلطة والموارد اللازمة للقيام بذلك. وتقع بعض الهياكل ضمن رئاسة الوزراء، ويُقدم بعضها المشورة لرئيس الوزراء بينما يتلقى واحد منها المشورة من رئيس الوزراء. تُبرز هذه المفارقة مدى تعقيد السياسات المتعلقة بتعزيز دور المرأة في سياقات معينة. في بعض الحالات قد يكون إنشاء هيكل مختلف ناتجاً عن اعتقاد بوجود نقص في القدرة، أو ضعف في الفاعلية، أو غياب السلطة لدى الأجهزة القائمة المعنية بالنهوض بالمرأة.

• تخصيص الميزانيات للمساواة بين الجنسين

لا تمتلك الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة دائماً الميزانية اللازمة لعملها وتعتمد على التمويل الدولي، مما يولد عدم اتساق في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات، مع تحديد الأولويات بناءً على الإطار الاستراتيجي للمساعدات الدولية دون وجود ملكية حقيقية وعدم استدامة التدخلات المنفذة. وإن ضمان الحصول على تمويل من الميزانية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين وضمان حصول الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة على الموارد الكافية هو السبيل الوحيد لضمان تحقيق النتائج المرجوة.

بحسب تقرير اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وتوصيات الهيئة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في الأردن في خطتها التنفيذية، فإن وجود آلية وأجهزة وطنية فعالة للنهوض بالمرأة يتطلب إطاراً قانونياً يضمن وضعها القانوني واستقلالها المالي.

- [https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/Jordan_B+30_national_report.pdf#page 20](https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/Jordan_B+30_national_report.pdf#page%20)
- <https://www.almamlakatv.com/news/141942-البنك-الدولي-الأردن-أصبح-سباقا-في-تمكين-المرأة-وجعله-مقدمة-أولوياته>
- https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/CSW/PFA_E_Final_WEB.pdf
- <https://mena.fes.de/blog/e/advancing-national-mechanisms-for-womens-rights-and-gender-equality>
- <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/17955.pdf>
- [/https://arabcenterdc.org/resource/womens-rights-and-state-feminism-in-the-arab-world](https://arabcenterdc.org/resource/womens-rights-and-state-feminism-in-the-arab-world)
- <https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/gender-equality-women-empowerment-national-institutions-arabic.pdf>
- هذه الآلية لا تزال قائمة
- https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=58072&lang=en&name=en_news
- اعتمدت الحكومة في عام 2022 استراتيجية إدماج منظور النوع الاجتماعي في القطاع العام:
- <https://ogp.gov.jo/en/Pages/Milestones/1116>
- توجد أيضاً الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن للأعوام 2020-2025
- https://www.women.jo/sites/default/files/2022-09/The_National_Strategy_for_Women_2020_-_2025.pdf

